

والسبب أنه عيّنها، وتحقق السماع بالحديث من أحدهما وكلاهما مقبول لأنه عدل^(١)، أما الجهل بالمحدث، فيشير صاحب "تدريب الراوي" أنه وقع في صحيح "مسلم" أحاديث أبهم بعض رجالها، كقوله في "كتاب الصلاة" حدثنا صاحب لنا عن "إسماعيل بن زكريا" عن "الأعمش"، وهذا في رواية "بن ماهان"، أما رواية "الجلودي" ففيها، حدثنا "محمد بن بكار" حدثنا "إسماعيل"، وفيه أيضا : وحدثت عن "يحيى ابن حسان"، و"يونس المؤدب"، فذكر حديث "أبي هريرة" : كان رسول الله -صلى الله عليه وسلم- إذا نهض من الركعة الثانية استفتح القراءة "بالحمد لله رب العالمين"، وقد رواه "أبو نعيم" في المستخرج من طريق "محمد بن سهل بن عسكر" عن "يحيى ابن حسان" .. و"محمد بن سهل" من شيوخ "مسلم" في صحيحه.

وفي هذه الحالة (الجهل بالمحدث) لم يحتج بالحديث لاحتمال الجهل بالمخبر،

وعدم معرفة عدالته.

ومن الذين تقبل رواياتهم :

إذ تقبل الرواية من التائب من الفسق^(٢)، أما الكذب فلا تقبل رواية التائب منه؛ فالعلماء يرفضون رواية من أسقط خبره بكذب، حتى قالوا: من كذب في خير وجب إسقاط ما تقدم من حديثه.

وزيادة في دقة الثبوت من الرواة، وتأکید صفة الوثوق بالرواية، حتى نصل إلى

الاطمئنان على الحديث المخبر به ، وضع العلماء ألفاظاً للجرح والتعديل .. وترتيبها :

— أعلى ألفاظ التعديل : ثقة أو متقن، أو ثبت، أو حجة، أو عدل، حافظ، أو عدل

ضابط

— الدرجة الثانية من ألفاظ التعديل : صدوق، أو محلة الصدق، أو لا بأس به

(١) راجع.. التدريب، للسيوطي، ١/٣٢٢.

(٢) الفسق هو الخروج على متطلبات التشريع.